١٩٧٢ ٤٠٤ دولارات للفرد الواحد ، مقابل ٤٣ دولارا للفرد في مصر و ٣٨ دولارا للفرد في سورية(٥). وهو اعلى انفاق عسكري للفرد في العالم . فقد كانت ارقام الولايات المتحدة هي ٣٧٩ دولارا وحل الاتحاد السوفياتي في المرتبة الثالثة ، اذ بلغ انفاقه على الاسلحة للفرد ١٣٢ دولارا(٦) . وقد انفقت اسرائيل ، بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ ، على وجه التقريب ٣٥ — ٤٣ بالمئة من موازنتها العامة على مؤسستها العسكرية مقابل اقل من ١٦ بالمئة على المؤسسة التربوية(٧). لقد انفقت اسرائيل حوالي ٢٥ — ٣٠ بالمئة من مجمل انتاجها القومي على القوات المسلحة ، اي اكثر بمرتين ونصف المرة مما انفقته الولايات المتحدة(٨). وسواء كان لهذا الانفاق(٩) الباهظ ما يسوغه ام لا ، فانه ولا شك يقع على حساب القطاعات الاخرى . وتوازنه مخصصات متناقصة للانماء والبطالة والاغاثة والخدمات الاجتماعية والقطاعات الاخرى . وكذلك فان هذا الانفاق الباهظ على القوات المسلحة قد خلق عبئا ثقيلا جدا على المواطن الاسرائيلي . وتعتبر الضرائب الاسرائيلية بين اعلى الضرائب في العالم . ففي سنة ١٩٦٨ كانت معدلات ضرائب الدخل الشخصي للازواج تتراوح بين ٥ر٢٢ بالمئة على الدخل الخاضع للضريبة وحد اقصى يبلغ ٥ر٦٢ بالمئة على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز ٣٢٥٠٠ ليرة اسرائيلية(١٠).

وقد خلقت النفقات العسكرية العالية اقتصادا شاذا جدا يرتكز على حد كبير على التبرعات والقروض من الخارج . وفي دراسة عن المؤسسة الاسرائيلية صدرت اخيرا وقام بها ب. شيقي اكتشف المؤلف ان « متوسط عجز ميزان المدفوعات السنوي الاسرائيلي قبل عام ١٩٦٧ كان يبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار — ومعنى هذا ان كل رجل وامرأة وطفل اسرائيلي كان بحاجة الى اعانة مالية سنوية تبلغ ٢٠٠ دولار من الخارج ليعيشوا » . وبعد حرب الايام الستة عام ١٩٦٧ تغيرت الحالة تغييرا كبيرا وقفز العجز الى اربعة اضعاف ما كان عليه قبل عام ١٩٦٧ . « وهذا يعني ان كل اسرائيلي يحتاج الان الى نحو ٢٢٥ دولارا سنويا من الخارج . ومثل هذه الحال لا مثيل لها في اية دولة اخرى في العالم » . وقد ارتفع العجز ، بعد حرب تشرين ، الى ٣ر٣ مليار دولار . واخيرا فان الكلفة العسكرية الباهظة تمثل عبئا ثقيلا على رصيد اسرائيل من العملة الاجنبية . فقد ارتفعت مصروفاتها من العملة الاجنبية للشؤون العسكرية من ١٦٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ الى حوالي ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٩(١١).

٢) **القوة العمالية والمؤسسة العسكرية** : احد المؤشرات الاخرى التي تكشف عن التأثير البعيد المدى للمؤسسة العسكرية هو العدد الكبير من الاشخاص الذين يستمدون دخلهم من هذه المؤسسة . ففي نهاية عام ١٩٧٠ كان هناك عدد يتراوح ما بين نصف القوى العمالية او ثلثيها ، على الاقل ، يحصلون على جزء رئيسي من دخلهم من موازنة القوات المسلحة . ووفقا لما صرح به ناطق باسم وزارة الدفاع الاسرائيلية ، فان ما بين ٨٠ الف عامل و ١٠٠ الف عامل في السوق المدنية كانوا يعيشون بصورة مباشرة من موازنة القوات المسلحة(١٢). ومن الامثلة التي توضح الاعتماد المتزايد على تجارة الحرب ، النمو غير الاعتيادي للصناعة العسكرية الاسرائيلية من بداية متواضعة قبل عام ١٩٤٨ عندما كانت القوات السرية — الهاغانا — تصنع رشيشة ستن وقنابل يدوية ، الى مستوى عالي التعقيد من انتاج الطائرات والصواريخ والبنادق الخ . الامر الذي جعل « حوالي ٩٠ بالمئة من الاسلحة الصغيرة والخفيفة والمتوسطة والذخائر التي تستخدمها القوات المسلحة الاسرائيلية هي مصنوعة في اسرائيل »(١٣).